

قاد صار موصوماً إثر خصومة حول شخصية الشيخ علي حسن الحلبي، ولم يعد بالتالي من «الدعاة الصالحين»، فإن أكثر ممثلي التيار شعبية في الجزائر لا يعانون من أي إزعاج في سياق نشاطهم المفتوح.



برغم عدم منع هذا التيار واستفادة السلطات من حضوره في فترات معينة، ففي منتصف الشهر الماضي، دعا وزير الشؤون الدينية الجزائري محمد عيسى (الصورة)، «الأئمة إلى أن يكون ولاؤهم للوطن ولولاة أمرهم»، مشيراً بذلك إلى رسالة الشيخ السعودي المدخلي. وقال عيسى إن «هذا الشيخ ملتزم سياسة بلاده ويبحث عن طرق يبرر فيها مواقف ولاه أمره، ويهاجم غيرهم ويدافع عن سياسة حكومته».

في المدة نفسها، دعا عدة فلاحي، وهو المستشار الإعلامي السابق لوزير الشؤون الدينية والأوقاف أبو عبد الله غلام الله، إلى «ضرورة التصدي للفكر السلفي الوهابي، ووضع حد لمحاولات الشيخ ربيع المدخلي في اختراق المرجعية الدينية الوطنية»، معتبراً أن ذلك قد يحمل معه في قادم الأيام «تهديداً لأمن الجزائر القومي».

والعسكري لـ«الجبهة» غير الشرعي، قاد نحو طمأنينة شريحة واسعة من الشعب بشأن سلامة العقيدة السنية التقليدية التي بُرئت من كونها القادح الأصلي للعنف، ودحضت بالتالي فرضية أنزلاقها نحو الإسلاموية. ويُعارض التيار المدخلي (المواظب على دحض الأطروحات التي يعتبرها انحرافاً)، الدخول في المسارات السياسية، وهو يعتقد في أن بناء الدولة الإسلامية يكون من خلال القاعدة حصراً، حيث يجب نشر الممارسات الدينية السليمة التي يفترض أن تقود نحو حكومة رشيدة وتقوية تكون نتيجة لتحقيق التوحيد، بدل أن تكون هدفاً في حد ذاتها. على هذا الصعيد، يُعد التيار المدخلي عدواً مُعلنًا للإخوان المسلمين والتكفيريين، فيما ينعكس جوهر تبنيته للسلفية «غير الجهادية» عبر انتقاداته لتعاليم سيد قطب. ومن بين التيارات الراجعة إلى العقيدة التي ترى في العودة إلى الأصول شرطاً أساسياً لإعادة تاهيل العقل، نجد التيار المدخلي المستورد من العربية السعودية (وفقاً لرغبة نشر السلفية «غير الجهادية» التي تعارض كلاً من جماعة الإخوان المسلمين، والسلفية الجهادية، والدعوة الشيعية).

من ناحية أخرى، نجد أن التيار المدخلي، من خلال الدعوة إلى ضرورة التزام الطاعة تجاه ولي الأمر والتحصن ضد أي شكل من أشكال منازعة السلطة (التي تؤدي وفقاً لهم إلى تقسيم المجتمع)، قد ازدهر انتشاره بفضل سياسة «استعادة الليبرالية» التي نادى بها النظام. وفي حقيقة الأمر، بدأ انحصار خطاب التيار المدخلي في حدود المسائل الاجتماعية وسيلة للتعويض عن الخضوع لليبرالية الاقتصادية. وإن أهداف هذا التيار التي يُزعم أنها غير سياسية (لكنها تهدف إلى الربح)، أكسبته عطف السلطات العامة التي يبدو أنها تغض الطرف عن تحركات القادة الحاليين لـ«السلفية العلمية». وقد ساهم التسامح النسبي في الجزائر في ظهور بعض الشخصيات وارتفاع شعبيتها، على غرار الشيخين علي فركوس وعبد المالك رمضان. وبالرغم من أن الأخير

على صعيد التحرر الاجتماعي، ووفق استراتيجية تهدف إلى التجذر محلياً، دون الأشتباك مع الإسلام الشعبي القائم تقليدياً على المذهب المالكي، يسعى التيار المدخلي إلى التوافق على المستويين العقدي والفقهي غير المتحزب، مع «مذهب مالك». وبرغم ذلك، فضمن مقاربتة الصارمة والمتشددة للإسلام، التي تتجاهل التاويلات والتطورات، يتبنى هذا التيار قراءة حرفية للقرآن والسنة النبوية.

ويرتبط تمدد هذا التيار وشعبيته بالسياق الأيديولوجي للصحوة الإسلامية وبالاضطرابات التي شهدتها الساحة السياسية الجزائرية، إذ أدى فشل «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» والمصير المأساوي لبلد دخل في حرب أهلية، إلى تقوية

يتيم التيار استراتيجياً للتجذر، لا تشتبك مع الإسلام الشعبي

القاعدة الشعبية للتيار المدخلي. وكانت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي تأسست عام 1989، قد كافحت في سبيل تطبيق الشريعة، لكن رغبتها في اقتكاك السلطة وشروعها في العمل الجهادي إثر انقلاب الجيش عام 1992، أدبها إلى شجبتها من قبل التيار السلفي ووضعها في مرتبة «الخوارج».

في حينه، تمايز الشيخ عبد المالك رمضان عن «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» التي اختارت العمل السياسي الذي يتناقض مع «روح السلفية» ومع المبدأ الذي أوصى به أحد أعلامها، محمد ناصير الدين الألباني (وهو مرجع لا يُشق له غبار في علم الحديث لدى السلفيين). وعشية الانتخابات، وفي الوقت الذي انقسمت فيه إدارة «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» بشأن مشروعية المشاركة السياسية، اعتبر رمضان أن هذا التوجه يتعارض ومبادئ الإسلام. وهذا التاويل السلفي الذي استُخدم لوصف السلوك السياسي



«من أمامها»

كاملاً في بعض الوزارات»، لافتاً إلى أن منظمته ليست ضد المحاصصة السياسية، لكن على «الأحزاب تقديم شخصيات قادرة على خدمة تونس».

الوجه الآخر للتصريحات يظهر حين الإدراك أنها تأتي في ظل توتر سياسي في حكومة الشاهد بشأن تعيين خلف لمحافظة المصرف المركزي الشاذلي العياري، الذي من الظاهر أن مغادرته منصبه لن تكون سلسلة، بل ستصحبها إشكالات بالنسبة إليه. وتزداد تلك التراجيح بفعل إعلان المتحدث باسم النيابة سفيان السليطي، أن السلطات أقت القبض قبل أيام على موظفين اثنين وأبقت على ثلاثة آخرين «في حالة صراح».

وأوضح أن القرارات جاءت في إطار قضية فتحت في بداية الأسبوع الجاري بشأن جرائم تتعلق بالرشي والارتشاء وشبهة غسيل وتبييض الأموال واستغلال موظف عمومي لنفوذه بدعوى الحصول على حقوق وامتيازات.

غضب أوروبي

في ظل مجمل هذا المشهد، برزت في الساعات الأخيرة تصريحات

أن أعلن عقد اجتماع «مع نقابات المناجم (اليوم) للنظر في تطورات الأوضاع بالشركة، وإصدار مقترحات لإنقاذ المؤسسة والحفاظ على ديمومتها».

برغم اجتماع «الاتحاد» اليوم، يبدو أن عين الأخير تذهب إلى ما هو أبعد من «أزمة الفوسفات»، إذ برزت لأمينه العام نور الدين الطيوي، تصريحات مهمة، قبل يومين، تدعو رئيس الحكومة يوسف الشاهد، إلى إجراء «مراجعة جذرية في مفاصل الدولة ومؤسساتها»، مبرراً ذلك بأنها «مفككة وتعمل دون تنسيق في ما بينها، خاصة في الملفات الكبرى». ولم يقف عند هذا الحد، إذ أضاف أنه «لا بد من مراجعة تقييمية عامة، خاصة في العديد من الوزارات التي جاءت بها المحاصصة السياسية»، وفي إشارة ضمنية إلى إدراج تونس على «اللائحة الأوروبية»، فإنه دعا حكومة الشاهد إلى «إصلاح الشأن العام ومراجعة السياسة بدلاً من إلقاء اللائمة على المجتمع الدولي». وأيضاً، لم يتوقف الأمين العام لـ«الاتحاد»، فقال: «اليوم نشهد تداول 7 حكومات منذ الثورة، لكنها تشكلت بالمحاصصة والأخطاء نفسها، ما خلف تعطيلاً

الحكومية، ونقلت هذه البلدان إلى القائمة الرمادية للدول التي تعهدت بالالتزام بالقواعد الضريبية). وطالب موسكوفيسي، في حديث إلى شبكة «فرانس 2» الفرنسية، «بفرض عقوبات على دول القائمة السوداء»، داعياً إلى «عدم السماح بمرور أموال موازنة الاتحاد الأوروبي أو المصارف العامة الأوروبية عبر الشبكات المالية لدول تعدّ بمثابة ملاذات ضريبية». وأوضح أن المصرفيين العاملين الأوروبيين المعنّين بذلك، هما بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وكرر المسؤول الأوروبي: «أطلب من وزراء مالية الاتحاد الأوروبي الإفصاح عن كل الالتزامات المتخذة وجعلها شفافة»، معتبراً أن «الشفافية أساسية في مكافحة التحايل والتهرب الضريبي». وجدير بالذكر أنه سبق أن وضعت تونس، نهاية العام الماضي، في «القائمة السوداء» للدول التي قد تمثل «ملاذاً ضريبياً»، وذلك قبل «تصحيح» القرار الأوروبي في 23 كانون الثاني/يناير الماضي ثمانية بلدان من أصل 17 مدرجة عليها، ما أثار احتجاجات المنظمات غير

دعا «اتحاد الشغل» إلى إجراء مراجعة جذرية في مفاصل الدولة

على «القائمة الرمادية» التي تشمل بدورها البلدان التي تنطوي أنظمتها المالية على مخاطر عالية متعلقة بالتهرب الضريبي (بعد أقل من شهرين من وضع القائمة السوداء للملاذات الضريبية، سحب الاتحاد الأوروبي في 23 كانون الثاني/يناير الماضي ثمانية بلدان من أصل 17 مدرجة عليها، ما أثار احتجاجات المنظمات غير

وزارة الدفاع: رفضاً مقترح «الناتو»

أعلنت وزارة الدفاع التونسية، أمس، رفضها مقترح تقدم به حلف الشمال الأطلسي يتمثل في حصول تونس على هيئة بـ3 ملايين يورو في مقابل موافقتها على الحصول على مساعدة خبراء داعمين من الحلف في مركز عمليات بين الجيوش لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب. وتعزز تونس إحدائه.

وأوضح وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي، خلال جلسة استماع في لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أن «الوزارة تعمل على مشروع لإنجاز مركز مشترك بين الجيوش (التونسية) للتخطيط وقيادة العمليات، ولتحليل المعلومات، وإعداد المخططات، وقيادة العمليات المشتركة بين جيوش البر والبحر والطيران، وذلك في مجال أمن الحدود وتأمين الشريط الساحلي ومحاربة الإرهاب». وأضاف أن وزارته «طلبت تمكين تونس من الهيئة، على أن لا يوجد أي طرف من خارج المؤسسة العسكرية التونسية في هذا المركز، وأن يُحدّد مكان إحداه المركز في التراب التونسي في أي مكان آخر تختاره وزارة الدفاع».

(الأناضول)